

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٩٦ لسنة ١٩٧٢

في شأن تنظيم واختصاصات المجلس الأعلى للتدريب

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٢٤٢٠ لسنة ١٩٧١ بتنظيم الجهاز الحكومي ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يشكل المجلس الأعلى للتدريب على الوجه التالي :

- رئيسا
- وزير القوى العاملة
- وكيل وزارة القوى العاملة المشرف على قطاع تنمية القوى العاملة
- وكيل وزارة التخطيط
- وكيل وزارة التربية والتعليم
- وكيل وزارة التعليم العالي
- وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية
- وكيل وزارة الصناعة والبتروك والثروة المعدنية لشئون
- الكفاية الإنتاجية
- وكيل الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة
- ممثل لوزارة الحربية والإنتاج الحربي
- عضو يرشحه المجلس التنفيذي للاتحاد العام لنقابات العمال
- رئيس الاتحاد العام للصناعات أو من ينيه
- أعضاء

ويكون وكيل وزارة القوى العاملة المشرف على قطاع تنمية القوى العاملة مقررا للمجلس وتقوم الإدارة العامة لتخطيط التدريب المهني بتلك الوزارة بأعمال أمانة هذا المجلس .

مادة ٢ - يختص المجلس الأعلى للتدريب بما يأتي :

- (أ) رسم السياسة القومية للتوجيه والتدريب والتوعية الفنية والمهنية لفئات القوى العاملة على اختلاف مستوياتها، بغرض رفع الكفاية الإنتاجية ومسايرة التطور التكنولوجي والرفاه . بمطالب التنمية في شتى مجالات الإنتاج والخدمات .
- (ب) تنسيق الأساليب التي تتبعها مختلف الجهات المعنية لتمديد مستويات المهارات والقدرات في كافة المهن داخل هيكل العمالة على أساس مواصفات الوظائف ومتطلباتها .
- (ج) التنسيق بين الجهات المعنية في وضع خطط وبرامج التدريب . وفي تطوير نظم وأساليب وطرق التدريب .

قرر :

مادة ١ - يعين في وظيفة وكيل عام النيابة الإدارية السيد/ علي إبراهيم الحفناوي ، رئيس النيابة الإدارية .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

عدو رياسته الجمهورية في ١٨ جادى الأولى سنة ١٣٩٢ (٢٩ يونيه سنة ١٩٧٢)

أنور السادات

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٧٩٥ لسنة ١٩٧٢

بتقرير بعض الإقامات الحركية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قانون الجمارك الصادر بالقانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣ ؛

قرر :

مادة ١ - تعفى من الضرائب الحركية وغيرها من الضرائب والرسوم في حدود مبلغ ٢٢٠٥٧٨ ج (مائتان وعشرون ألفاً وخمسة مائة وثمانية وسبعون جنياً) وهو ما يعادل نصف المستحق على البائعين المبرزين إزمين وأوزوريس الواردتين لشركة مصر للسياحة التابعة للؤسسة المصرية العامة للسياحة والفنادق والمفرج عنها مؤقناً بشهادتي الإجازات رقمي ٥٧٢٢ بحرك المحمودية ، و١٥٨٩٩٩ بحرك الاسكندرية بتاريخ ٢٦ ديسمبر سنة ١٩٦٣ و٢٢ يوليو سنة ١٩٦٤

مادة ٢ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ما

عدو رياسته الجمهورية في ١٨ جادى الأولى سنة ١٣٩٢ (٢٩ يونيه سنة ١٩٧٢)

أنور السادات